للرجل غير محرمة عليه اى على كل الرجل لكن الحرمة الاول للمصاهرة اى لكونها بنت زوجته لا للنسب
واما الثانية وهي ام اخت الرجل من الرضاع فصورتها ان ترضع امراة ذكرا او انثى ويكون لتلك المرأة
لبن وللبن لها ملاحم ام تلك الانثى الى هي ام اخت الذكر من الرضاع على كل الذكور وهي ام
الاخ من غير الرضاع فانه اذا تزوج رجل امراة وحصل له منها ابن ثم تزوج اخرى وحصل منها بنت
فان هي الزوجة الثانية ام اخت الرجل الذي هو ابن المذكورة وحرمت عليه لكن هي الحرمة ليست
بسبب النسب بل بسبب كونها زوجة ابيه وهو المراد بالمصاهرة فان حرمتها الى النسب الخ
اذا كان حرمة اخت الرجل باعتبار النسب بان يكون الاخت اخت الابن فان النسب وكذا الابن ابنا
للرجل فالنسب يكون الحرمة اى حرمة اخت ابن الرجل عليه بسبب المصاهرة لا بسبب النسب كما بينا
ونفس علة الصورة الاخرى وهي ام اخت الرجل مقيدين اللفظ اكراد بالتي مع صلتها
مجموع قوله تعالى اللاتي دخلتم بهن اذ العني وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم
بهن متعلقا للحكم لا قوله في حجوركم اذ هو ليس بمتعلق كما سيبين ولا كون تعلقها الخ حتى يكون
وامهات نسائكم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن وكون امهات النساء بجرام مطلقا بل بشرط
الحرمة ان يكون النساء مدخولا بهن اللهم الا اذا حملتها للاتصال اى من جعل من
للاتصال ويكون المعنى امهات نسائكم المتصلة بالنساء اللاتي هن في حجوركم وربائبكم اللاتي هن في حجوركم
المتصلة بالنساء اللاتي دخلتم بهن فان امهات النساء متصلة بالنساء والربائب ايضا متصلة
بهن اما الاول فلان هن الربائب بنات هن ولا استثناء من قوله ولا كون تعلقها
بالامهات ايضا لان عاملها مختلفان فان عامل النساء الاول اما الصاف او معنى الاضافة
اللام المقدرة على اختلاف الاراء وعامل النساء الثاني من الجار والمجرور الواقع صفة
هن لان كلا واحد منهما الموصول الخ معمول العاملين مختلفين وانا ذكرهذا دفعا لسؤال
انه لم لا يجوز ان يكون الثاني وصفا للنساء الثاني فيكون حكم امهات الزوجة حكم بناتها
مبروطا بالدخول تقوية العلة وتكميلا اذ هو معنى علة الحرمة وتكميلا اذ لا فرق ان تكون بنتا

ان شبهها بالبنات وكونها في حكمهن تقوية لعلة حرمتهن وفهم من قوله الشبيه بها مع قوله بعوبة العلة
وتكميلا ان علة حرمة الربيبة شبهها بالولد فاصل الشابه يحقق بكونها ولد الزوجة
المدخولة فان كلا من رسمه التي هي بنت المدخولة وولد الرجل متى اريها بصدق علة انه ولد
مدخولة الرجل واعلم انما جعلته المصنف العلة حصله صاحب الكشف في تفسير العلة معان ثابتة
فعدل محور كم المعلل للتحريم والظاهر نظر المصنف هنا الى ان كان في كلامها اشارة الى علم
اعتبار مفهوم العدد اذ اعتبار اما كون لم ذا لم يكن له فائدة اخرى غير انتفاء الحكم عند انتفائه
واما اذا اعتبر فائدة اخرى كما في محل فيه فللازم اعتبار المفهوم كما قرر في الاصول تفريع
بعد اشعار دفع النقض يعني لو لم يذكر فان لم تكونوا الخ امكن ان يقاس غير المدخول بها على المدخول بها بجامع كونها بنت الزوجة لا عن ابنا الولد فانهم ايضا من اصلابهم غاية
الامر ان تكون بواسطة والظاهر ان الحرمة اى كما تحرم جميع الاصناف النكاح كذا
تحرم بجميع سببها في الوطي بملك اليمين وقس عليه غيرهن الصور فان الحرام المعدود الخ
اى كما تحرم نكاح العمات والخالات وغيرهن وطيهن بملك اليمين وعلى هذا فالمناسب ان يكون
حرمت عليكم وطي امهاتكم وبناتكم الا نه حينئذ تشمل حرمة الوطي بالنكاح وملك اليمين وهو مع حرمة
النكاح اذ مقتضى القصور من النكاح الوطي الواقعة وتوابعه واذا حرم الوطي حرم النكاح
وهم ما ذكره هنا خلاف ما ذكره اولا من تقدير النكاح فتامل فان قلت هم من قوله والحرام
المعدود انه يحرم وطي الام والبنت بملك اليمين والحال انها اذا صارتا فراشا يحل للوالد والولد
عملا بالحال مما يعلم يحرم وطيهما بملك اليمين ملتفتا قد مر ان الملك اذا وهب لكان كما
او وصى له باحدهما فكان الغريب سويا بعوم كلفانه نفسه فانه يجوز له قبوله واذا قبله ملك
ولا يحق عليه وقوله او ما ملكت ايمانكم وهو الذي مر في قوله تعالى فان خفتم ان لا تعدلوا
فواحدة او ما ملكت ايمانكم لان اباحة التحليل مخصوص بغير ذلك بحث او ما ملكت ايمانكم يراد به
ما سول الجمع مراعاة الاختيار اللائق بمقام التكلف كما قال في مقام التكلف وارد بقوله هنا الوجه الخ من الوجهين

Copyright Cataloging University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)